

خليل شاهين*

الأراضي الفلسطينية على حافة الانفجار

مع نهاية العام الحالي، بلغت عوامل تأزيم الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مستوى يُنذر بإمكان تغلب سيناريو الانفجار على سيناريو إدارة الصراع الذي يحبذه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. فالفلسطينيون يدفعون في اتجاه محاولة تغيير قواعد حل الصراع في إطار التدويل كعامل ضاغط لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة ضمن سقف زمني محدد، ونتنياهو يتحصن خلف شعار "الدولة اليهودية" عنواناً لتنافس انتخابي يأمل بأن ينتهي بمنحه تفويضاً لفرض رؤيته الاستراتيجية.

ويكمن خلف ذلك إدراك الأطراف ذات العلاقة بأن بقاء الوضع على حاله لم يعد مقبولاً، أو حتى ممكناً، غير أن السعي لتغيير الوضع الراهن، بحسب مصالح وحسابات كل من هذه الأطراف، ينطوي على تطورات تجعل من الصعب على طرف بعينه التحكم في رفع منسوب التأزيم وفق حساباته. وفي الوقت الذي يبدو خيار "التأزيم المحسوب" للصراع مفضلاً للقيادة الفلسطينية، فإن التصعيد الإسرائيلي يوفر في المقابل جميع العوامل اللازمة لبلوغ لحظة الانفجار، ولا سيما مع وصوله إلى مستويات غير مسبوقة، كما حدث في الاعتداء الوحشي على الوزير زياد أبو عين، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وعضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، الأمر الذي أدى إلى استشهاده في أثناء فاعلية في بلدة ترمسعيا، شمالي رام الله، لزراعة أشجار الزيتون في الأراضي المهتدة بالمصادرة والاستيطان.

وقد واصل نتنياهو اندفاعه بعد العدوان على قطاع غزة لفرض الدولة الدينية وفق رؤيته، وتحت مظلة مسودة قانون "القومية"، في سياق ترسيخ النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري الذي يشمل فرض ترتيبات جديدة لحكم ذاتي فلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية، يتم إدماج دوره [الحكم الذاتي] في إطار منظومة أمنية إسرائيلية ترتكز على مبدأ الاندماج ضمن استراتيجية أمنية إقليمية من موقع التفوق العسكري والتكنولوجي.

* صحفي فلسطيني.

القدس في قلب المواجهة

نقطة البداية في رؤية نتنياهو الاستراتيجية هي تكريس وجود معازل فلسطينية في الضفة الغربية تخضع لإسرائيل، وحسم المعركة الجغرافية وبالتالي الديموغرافية في الضفة، وإعادة إدماج قطاع غزة ضمن منظومة السيطرة الأمنية الإسرائيلية، حتى لو عبر وكيل فلسطيني يعمل كأحد أطراف إدارة الحصار المفروض على القطاع. ولهذا الغرض، صعدت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطط التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنشآت المدنية والاقتصادية والتهجير القسري وطرح رزمة من القوانين الرامية إلى تكريس الفصل العنصري في الضفة الغربية، مع التركيز على ما يسمى "القدس الكبرى" التي تعادل مساحتها نحو ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، فضلاً عن تشجيع الاقتحامات اليومية للحرم القدسي والشريف، والعودة إلى سياسة هدم المنازل بذريعة عدم الترخيص، أو كعقاب لعائلات منقذتي العمليات ضد أهداف إسرائيلية، وإلى فرض الغرامات الباهظة تحت شتى المسميات، وشن حملات الاعتقال الواسعة والتضييق على المقدسين.

وأدى هذا التصعيد إلى تطور حالة انتفاضية في القدس اتخذت أشكالاً متنوعة من المواجهات اليومية في مختلف مناطق القدس، وإلى انتشار ظاهرة العمليات الفردية باستخدام ما تطاله اليد من سكاكين وبلطات، أو عمليات الدهس، في حين لم تقدم حكومة نتنياهو سوى ردود أمنية عبر زيادة أعداد قواتها المنتشرة في القدس، وتوسيع نطاق إجراءاتها القمعية.

واستند نتنياهو في محاولة قمع الحالة الانتفاضية المتصاعدة في القدس إلى خطة وضعت بناء على تعليماته تتكون من ٨ بنود تكون بمثابة "أحكام قانونية مؤقتة" لا تحتاج إلى مصادقة من الكنيست، وتقوم على أساس التعامل مع الأحداث في مدينة القدس على أنها "أعمال إرهابية"، وتتضمن: سحب الجنسية أو "الإقامة الدائمة" فوراً من كل من يتم اعتقاله بسبب قيامه بعمليات مقاومة، على أن يتم إبعاده عن القدس بعد انتهاء مدة الحكم عليه؛ منع تشييع جثامين الشهداء الفلسطينيين المشاركين في تنفيذ هذه العمليات وعدم تسليمها إلى عائلاتهم، ودفنهم في مقابر الأرقام؛ هدم منازل كل من يقوم بتنفيذ عملية يسقط فيها قتلى إسرائيليين خلال ٢٤ ساعة من تنفيذ العملية؛ تصنيف كل من يلقي الحجارة والزجاجات الحارقة والألعاب النارية في اتجاه الشرطة وجنود الاحتلال على أنه "إرهابي"، وكذلك التعامل مع المثلثين على هذا الأساس، على أن يتم اعتقالهم وحرمانهم "بشكل تلقائي" من الحقوق الاجتماعية، مثل مخصصات "التأمين الوطني"، وسحب رخصة القيادة لمدة ١٠ أعوام، ويشمل ذلك أيضاً من يوصفون بـ "المحرضين"؛ اعتبار رفع علم دولة "معادية"، وخصوصاً علم فلسطين، مخالفة وعملاً "إرهابياً" تنطبق عليه العقوبات آنفة الذكر؛ سحب الجنسية من عائلات منقذتي العمليات وطردهم إلى قطاع غزة إذا أيدوا أعمال أبنائهم، عبر التصريح إلى وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي؛ إغلاق المحال التجارية أو المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بطباعة إعلانات تأييد لمنقذتي العمليات؛ ملاحقة الأسرى المحررين في لقمة عيشهم، من خلال آلية تتيح لصاحب العمل الحصول على معلومات أمنية تسمح له بإقالة أي عامل أدين بقضايا تتعلق بمقاومة الاحتلال.^١

العمليات الفردية وغياب القيادة

وكانت مدينة القدس شهدت عدة عمليات طعن ودهس كانت أبرزها عملية طعن وإطلاق نار وقعت

في معهد ديني في حي "هار نوف" في مدينة القدس في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، ونفذها شابان من حي جبل المكبر هما غسان وعدي أبو جمل، وقُتل فيها خمسة إسرائيليون علاوة على جرح آخرين. وقد أثار طابع البطولة الفردية في تنفيذ مثل هذه العمليات، وانتشارها إلى خارج مدينة القدس، العديد من التحليلات والتقديرات في الأوساط السياسية والإعلامية الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء، وبينما تباينت التحليلات بشأن أسبابها، فإنها أجمعت على صعوبة التنبؤ بوقوعها أو إحباطها، وعلى الافتقار إلى قيادة واستراتيجية فلسطينيتين موحدتين وقادرتين على قيادة المقاومة وتوجيهها، وتحديد أشكال وتوقيت ومكان ممارستها.

وفي هذا الصدد، لخص ديفيد هيرست، رئيس تحرير موقع "ميدل إيست آي"، أسباب تصاعد المقاومة في القدس، بما فيها العمليات الفردية، في مقالة بعنوان "المعركة على القدس"، قائلاً: "الخط الأحمر في هذه المعركة هو المسجد الأقصى بشكل خاص، ومدينة القدس بشكل عام. لم يعد ثمة شك في أن هتان فلسطيني القدس الشرقية بأن إسرائيل تجاوزت هذا الخط. كما بات الاعتداء على أماكن العبادة وانتهاك حرمتها أمراً شائعاً، فمنذ عام ٢٠١١ أضرمت النيران في ١٠ مساجد داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية من قبل من يُفترض بأنهم متطرفون يمينيون يهود، ولم توجه تهمة لأحد. كما تم تدمير ٦٣ مسجداً بشكل كامل، وتدمير ١٥٣ مسجداً بشكل جزئي أثناء الاعتداء الأخير على قطاع غزة." وأضاف: "أوفير زالبيرغ، كبير المحللين والمختص في شؤون الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية، وضع أصبعه على هذا الذي يجري هنا، إذ يقول: 'لا يوجد زعيم يمكن التوجه إليه، زعيم يمكن أن يعبر عن احتياجات وطلبات المقدسيين أو حتى الفلسطينيين بشكل عام. لا يبدو محمود عباس لعامة الفلسطينيين رجلاً قادراً على التصرف، وما تقوم به الأردن يظل محدوداً، بينما لا يبدو معظم العالم العربي والإسلامي في حالة حراك. فما من أحد يُقدم على عمل شيء في مواجهة ما يشعر به الفلسطينيون في القدس الشرقية من تهديدات، ولذلك، وفي ضوء غياب الزعماء، يتصرف الأفراد'".^{٢٢}

تحرك دبلوماسي.. ومحاذير!

ولا يبدو تركيز القيادة الفلسطينية على خطة التحرك الدبلوماسي لحشد مزيد من الاعترافات بدولة فلسطين والتوجه نحو مجلس الأمن، قادراً على تشكيل حالة ردع يمكنها لجم الانفلات المتوقع في سياسة التصعيد الإسرائيلي على الأرض، في وقت تتزايد مشاعر الغضب والإحباط في أوساط مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني بشكل يندرج باتساع نطاق المواجهة الشعبية لقوات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، جراء التصعيد الإسرائيلي المرشح للانفلات مع احتدام معركة الانتخابات المبكرة. كما تتفاقم المعاناة في قطاع غزة بسبب استمرار الحصار وإغلاق المعابر وعدم الشروع في عملية إعادة الإعمار وعدم تمكّن حكومة الوفاق الوطني من القيام بمهامها وتزايد حالة التوتر والتراشق الإعلامي بين حركتي "فتح" و"حماس".

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية المتمثلة في اعتراف السويد رسمياً بدولة فلسطين، وفي تبني برلمانات لدول أوروبية رئيسية، مثل بريطانيا وفرنسا، قرارات مماثلة حتى إن كانت غير ملزمة لحكوماتها، فإن الطريق تبدو مغلقة أمام التحرك الفلسطيني - العربي في مجلس الأمن لاستصدار قرار ينص على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ خلال سقف زمني لا يتجاوز العامين، إما بسبب العجز عن تأمين الأصوات التسعة اللازمة لتقديم

مشروع القرار للتصويت في مجلس الأمن، وإمّا بسبب "الفيتو" الأميركي في حالة تأمين الأصوات التسعة، وإمّا بسبب مشروع القرار الذي بادرت فرنسا إلى التشاور بشأنه مع كل من بريطانيا وفرنسا، علاوة على الولايات المتحدة، والذي من شأنه أن يقطع الطريق على مشروع القرار الفلسطيني - العربي. وقال صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية: "إن فرنسا ستقدم مشروع قرار إلى مجلس الأمن يشكل جسراً باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، من خلال تحديد عدة أسس لاستئناف المفاوضات"، مشيراً إلى أن هذا المشروع الذي تجري مشاورات فلسطينية - فرنسية مكثفة بشأنه، يقوم على وضع سقف زمني محدد للمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ضمن عملية تستمر حتى نهاية سنة ٢٠١٧، ومن ثم ستعترف فرنسا، وربما بعض الدول الأوروبية، بالدولة الفلسطينية.

وأشار إلى أن كلاً من ألمانيا وبريطانيا دخلت على خط صوغ مشروع القرار، وأن الأخيرة طرحت بعض النقاط الإضافية التي لا يوافق عليها الجانب الفلسطيني، وخصوصاً محاولة الزج بالدولة اليهودية من خلال تضمين مشروع القرار بنداً بشأن القرار ١٨١، مع النص على أنه يتضمن إشارة إلى دولة عربية ودولة يهودية، وبنداً آخر يتحدث عن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، إلى جانب نقطة تشير إلى نزع سلاح الدولة الفلسطينية، مؤكداً أنه لا يمكن القبول بالدولة اليهودية لأن الاعتراف بها سيدحض الرواية التاريخية الفلسطينية، ويعني إقراراً من الفلسطينيين بأن فلسطين ليست وطنهم.^٣

ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن دبلوماسيين إسرائيليين أن فرنسا نجحت في إقناع بريطانيا وألمانيا بالانضمام إليها، وأنها أعدت هذه المبادرة الأوروبية كي تشكل "خطة مقابلة للخطوة الفلسطينية التي تقدّم بها الأردن إلى مجلس الأمن، وتطالب بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية خلال عامين"، مشيرة إلى أن الخطة الأوروبية تُعتبر "أكثر اعتدالاً في نظر الإسرائيليين والأميركيين من الخطة الفلسطينية، لأنها لا تتضمن الاعتراف فوراً بدولة فلسطين، كما أن مهلة العامين هي لإنهاء المفاوضات وليس لإنهاء الانسحاب الإسرائيلي."^٤

وفي رأي سياسيين ومحللين فلسطينيين، فإن الاستراتيجية المعتمد من جانب القيادة الفلسطينية تحت شعار "التدويل" تبدو أشبه بخطة تحرك دبلوماسي، بدلاً من أن يكون هذا التحرك أحد مكونات استراتيجية وطنية شاملة، كما أن الاستعداد لبحث مشروع القرار الفرنسي، أو إيجاد صيغة وسطية تجمع بين هذا المشروع ومشروع القرار الفلسطيني - العربي، يفتح الباب مجدداً على مخاطر العودة إلى مسار المفاوضات الثنائية في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى، والميل نحو مزيد من التطرف والتعنّت في أوساط الحكومة والرأي العام في إسرائيل.

وعبر عن ذلك ياسر عبد ربه، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي حذر من استبدال وضع سقف زمني لإنهاء الاحتلال بتحديد موعد لانتهاج المفاوضات، معتبراً أن ذلك "سيُعيدنا إلى الطريقة السابقة ذاتها التي كان مصيرها الفشل". وقال: "إذا كان هناك حديث عن موعد لانتهاج المفاوضات وليس إنهاء الاحتلال، فإننا بذلك نثير مجموعة من الشكوك حول مشروعنا السياسي، فالهدف ليس استعادة المفاوضات، ولو بجدول زمني محدد، فهذا سيُعفي القوى الدولية من دورها ومن بذل المزيد من جهودها، وستخرج علينا أفكار ودعوات لوقف التوجه إلى مجلس الأمن وإلى المنظمات الدولية، ما دمنا دخلنا غمار المفاوضات". كما أكد "ضرورة التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والجناة من اليمين الإسرائيلي المتطرف الذين تقودهم

حكومة نتنياهو، على سياساتهم واعتداءاتهم العنصرية والإجرامية في عموم الأرض الفلسطينية.^{٥٠}

انقسام.. اتهامات.. وحرب شائعات

غير أن تبني استراتيجية وطنية شاملة لا يزال يصطدم باستمرار حالة الانقسام، وبصعوبة تمكين حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي حمد الله من القيام بمهامها في قطاع غزة، ولا سيما بعد التفجيرات التي استهدفت منازل وممتلكات لقادة حركة "فتح" في قطاع غزة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، وأدت إلى إلغاء إحياء ذكرى استشهاد الرئيس الراحل ياسر عرفات، في ظل مخاوف من المراوحة ما بين خطر انهيار المصالحة، أو عدم استكمال باقي ملفاتها والدخول في مرحلة جديدة من إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه. وشكّل تبادل الاتهامات بين حركتي "فتح" و"حماس" إزاء تلك التفجيرات، مؤشراً خطراً إلى إمكان تدهور الأوضاع في قطاع غزة، وخصوصاً مع استمرار تعطل عملية إعادة الإعمار وفق صيغة المراقبة المتوافق عليها بين الأمم المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، والمرفوضة من معظم الفصائل الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وكذلك توقف مفاوضات التهدئة غير المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ضوء انشغال مصر بالتطورات في منطقة سيناء، واستمرار حالة التوتر في العلاقة بين مصر وحركة "حماس"، علاوة على تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها قطاع غزة، وبروز ظاهرة البيانات التي تحمل اسم "الدولة الإسلامية" (داعش)، والتي تطلق التهديدات ضد المثقفين والنساء في تحدٍّ إضافي للحريات العامة. وهذه أوضاع تهدد إما بانفجار داخلي، وإما بانهيار التهدئة مع إسرائيل.

وتراهن الفصائل الفلسطينية الأخرى على إمكان نجاح الجهود في تطويق الخلافات المتصاعدة بين حركتي "فتح" و"حماس"، والدفع في اتجاه استكمال مسار المصالحة وفق الاتفاقات الموقعة بهذا الشأن، إذ شرعت الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحركة الجهاد الإسلامي في إجراء سلسلة اتصالات مع الحركتين بهدف استئناف عملية المصالحة. وقال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، إن الجهود متواصلة لاستئناف عملية المصالحة عبر حوار وطني شامل من خلال الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع ضرورة استكمال التحقيق وكشف ومحاسبة الجناة الذين ارتكبوا عملية التفجيرات في منازل قادة حركة "فتح"، ووقف الحملات الإعلامية بين الحركتين، وتمكين حكومة التوافق الوطني من القيام بدورها كاملاً في قطاع غزة، والعمل على تشكيل لجنة وطنية من أجل تسهيل عمل الحكومة.^{٥١}

وسبق ذلك انتقادات وجّهتها شخصيات سياسية من عدة فصائل إلى حركتي "فتح" و"حماس" بسبب استمرار حالة الانقسام، وانتشار الشائعات على خلفية الصراعات الداخلية في السلطة الفلسطينية بدلاً من توحيد الصفوف والجبهة الداخلية في مواجهة التصعيد الإسرائيلي، ولا سيما بعد اعتقال عدد من قادة النقابيين في نقابة العاملين في الوظيفة العامة في الضفة الغربية. وقالت صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية إن الشارع الفلسطيني عاش مؤخراً "وسط سيل متدفق من الشائعات التي استهدفت، بشكل أو بآخر، النظام السياسي الفلسطيني، حيث أظهرته كجهاز غير قادر على السيطرة على رجاله، قبل أن يتضح أن الكثير منها لم يكن صحيحاً". وأضافت: "وفي حين يبقى مطلق هذه الشائعات غير معروف، إلا إن خلط أخبار صحيحة بأخرى كاذبة عزز الاعتقاد لدى عدد من المراقبين بأنها قد تأتي من داخل البيت نفسه، وهو ما قد يشير إلى خلافات حقيقية بين كبار

المسؤولين الفلسطينيين. وما يعزز هذه الفرضية هو أن السلطة الفلسطينية بكل مكوناتها، الرئاسة ورئاسة الوزراء وحركة فتح، اضطروا لنفي هذه الشائعات التي اعتبرها مقر الرئاسة بأنها مدبرة وغير بريئة.^٧

بدورها أصدرت الجبهة الشعبية بياناً قالت فيه: "في الوقت الذي يتحمل فيه الاحتلال الصهيوني المسؤولية المباشرة عن تدهور هذه الأوضاع، يواصل المسؤولون عن قطاع غزة سياسة صمت القبور في التعامل مع معاناة شعبنا، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الأسود، والمناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس، المسؤولين المباشرين عن الأوضاع، والتي تحوّل انشغالهم في خلافاتهما الداخلية وعدم تنفيذ المصالحة إلى وبال على أبناء شعبنا."^٨

المصادر

- ١ وكالة "معاً" الإخبارية، ٢٦/١١/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=742775>
- ٢ موقع "عرب ٤٨" الإلكتروني، ٢٤/١١/٢٠١٤، في الرابط التالي:
<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1147695>
- ٣ الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية ("مسارات")، ٤/١٢/٢٠١٤، في الرابط التالي:
<http://www.masarat.ps/ar/content>
- ٤ موقع "فلسطين اليوم" الإلكتروني، ٥/١٢/٢٠١٤، في الرابط التالي:
<http://paltoday.ps/ar/post/222851>
- ٥ موقع "سما" الإخباري، ٢/١٢/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=220582>
- ٦ وكالة "معاً" الإخبارية، ٩/١٢/٢٠١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=746084>
- ٧ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الشرق الأوسط"، ٨/١٢/٢٠١٤، في الرابط التالي:
<http://www.aawsat.com/home/article/239401>
- ٨ الموقع الإلكتروني الرسمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في الرابط التالي:
<http://pflp.ps/ar/index.php?ajax=post&id=9451>